القسم الثاني

الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

الفصل الأول : مفهوم الجغرافيا السياسية .....
الفصل الثاني : مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية .....
الفصل الثالث : تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا .....
الفصل الرابع : الدولة والأمة والمواطنية العالمية .....
الفصل الخامس : الأسس الجغرافية للدولة ـ المقومات الطبيعية والبشرية .....
الفصل السادس : حدود الدولة .....
الفصل السابع : موارد الدولة الطبيعية ومواصلاتها .....
الفصل الثامن : عواصم الدول .....
الفصل التاسع : التجمعات السياسية .....
الفصل العاشر : الجيوبوليتكا .....
الفصل الحادي عشر : الجغرافيا البشرية .....
ـ الهوامش .....
ـ المراجع .....

الفصل الأول

مفهوم الجغرافيا السياسية

يتضح مفهوم الجغرافيا السياسية من الاطلاع على تحديداتها ومن تفحص علاقتها بالعلوم الأخرى ـ الجغرافية وغير الجغرافية ـ وبشكل خاص الجغرافيا الاقتصادية وعلم السياسة ، فلنر ذلك فيما يلي .

الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية

تعتبر الجغرافيا السياسية من الموضوعات المعقدة والشائكة في مجموعة العلوم الجغرافية . وذلك لاضطرارها ربط العوامل الاجتماعية (التغيرات في السياسة الداخلية والخارجية والعمليات العسكرية) بالعوامل الطبيعية شبه الثابتة (التغيرات الجغرافية الطبيعية) . وفي ذلك فهي تشبه الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السكانية . إنما يبدو أن أوجه الشبه تقف عند هذا الحد ، حسب رؤيا المدرسة البورجوازية بالطبع . وذلك لأن الجغرافيا الاقتصادية ، أصبح لها ، في المدرسة الماركسية ، وفي النظام الاشتراكي على التحديد ، قانونية تجعلها مميزة ، بالرغم من التعقيد المذكور والذي تشارك فيه الجغرافيا السياسية ، مميزة عن هذه الأخيرة ـ الجغرافيا السياسية ـ، التي لم ترتكز بعد على مثيل الأرضية التي ارتكزت عليها هي ـ الجغرافيا الاقتصادية ـ في ظل النظام الاشتراكي . كما أن الجغرافيا السياسية ، بالرغم من كونها جزءاً لا يتجزأ من الجغرافيا الاقتصادية ، شبه غير معترف بها في المفهوم الماركسي للجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص ، حيث ترد كفرع للجغرافيا الاقتصادية وحتى كفرع استطرادي الى حد ما ، لم تكتمل المقومات المادية ، التي يمكن أن يرتكز عليها كعلم له قانونيته المحدّدة كما حصل في الجغرافيا الاقتصادية ، إلا إذا اعتبرنا الجغرافيا الاقتصادية قاعدته المادية .

إذن حتى أوجه الشبه فيما بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية العائد للتعقيد لا تشارك فيه المدرسة الماركسية المدرسة البورجوازية في رؤياها ، لما ذكرنا من

ارتكاز الجغرافيا الاقتصادية الى قانونية محددة واستحالة هذا الأمر بالنسبة للجغرافيا السياسية .

أما الاختلاف بالنسبة لما نحن بصدده وحسب المدرسة البورجوازية[1] ، فهو في المنطلق بالنسبة للجغرافيا السياسية وبالنسبة لفروع العلوم الجغرافية الأخرى (التطبيقية منها والنظرية ، الاقتصادية والسكانية ، الخ . .) . فكل فروع الجغرافيا تنطلق من الاقليم (نتاج الطبيعة في المنطلق) : وحدة الدراسة ، في حين أن الجغرافيا السياسية تنطلق من الدولة (نتاج البشر في المنطلق) : وحدة الدراسة . وذلك سواء أكانت الدولة مكونة من إقليم جغرافي واحد أو جزء منه ، إذا ما كانت الدول صغيرة المساحة (سويسرا تحتل جزءاً من اقليم جبال الألب الأوروبية مثلاً وكذلك هولندا جزءاً من الاقليم السهلي في دلتا الراين) . إنما إذا كانت الدولة كبيرة الحجم فقد تمتد سيادتها على عدة أقاليم طبيعية وحتى بشرية مختلفة (الاتحاد السوفييتي ، الولايات المتحدة الاميركية ، كندا ، أوستراليا ، الخ . .) .

كذلك ، وحسب المدرسة البورجوازية أيضاً ، يفترض في الجغرافيا السياسية دراسة المشاركة الاجتماعية للمواطنين ، بالرغم من خلفياتهم الاقليمية ، في اتجاه موحد واحد هو مصلحة الدولة . وهذه الرغبة تفترض إقامة تنظيمات مختلفة ، تعمل ، في إطار الدولة ، على تخطي الخلفيات الاقليمية العائدة للطبيعة والاقتصاد والسلالة والطائفة واللغة والحضارة . إنما في الوقت نفسه ، بمركزة هذا العمل الرامي الى التكامل ، في المؤسسات السلطوية المركزية للدولة . على أن النجاح هنا نسبي ولا يرافق دوماً المساعي المبذولة لتخطي الخلفيات الاقليمية وانعكاساتها الحضارية ، وبالتالي الفروقات ، في وحدة مصلحة الدولة العليا (إيطاليا الشمال والجنوب) . كما يضاف الى ما ذكرنا بالنسبة لعدم النجاح عوامل السلالة واللغة وبعد الأطراف عن مركز الحكم والسلطة . وهذا كله يفسر الرغبات الانفصالية التي تحدث حالياً ، حسب المدرسة البورجوازية بالطبع .

لا بد لنا هنا من وضع بعض النقاط على حروف ما استعرضنا من تعليل بالنسبة للمدرسة البورجوازية . فأولاً هناك غيبية ، يبدو لنا متعمدة بالنسبة للدولة ، تفرضها المصلحة الطبيعية ، في عبارة « مصلحة الدولة العليا » ، والتي سوف تتضح وتنجلي كما ينبغي فيما يلي من البحث. فبالنسبة للمدرسة الماركسية فإن المجتمع مؤلف من

---

(١) أنظر كتاب د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، ببيروت ١٩٧٩ (فيما بعد د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص . . .) . كما تنبغي الإشارة هنا إلى أن المؤلف يتبنى رؤيا المدرسة البورجوازية في كتابه المذكور ، على وجه العموم .

طبقـات ، خصوصـاً من الرؤيـا السياسيـة ، قبل أن يتـألف من اقليم أو جـزء منـه أو أكثر . هذا والمقـرر في نهاية المـطاف هو النـاحية الاجتمـاعية وليس الـطبيعية ، حسب المدرسة البورجوازية ، التي تأخـذ بالحتميـة ، جغرافيـة كانت أم تـاريخية . وذلـك مع الاشارة الى العلاقة الجدليـة بين النـاحيتين المـذكورتـين : الاجتماعيـة والطبيعيـة ، في وحـدتها التي تؤلف المجتمـع والدولـة . ولذلـك فالمقـرر في نهاية المـطاف ليس الأطـر الطبيعية بل الاجتماعية ، ليس الحتمية الجغرافية بـل طريقـة انتاج الخيـرات الماديـة في المجتمع .

ولذلك فالرغبة المذكورة في المساواة بين المواطنـين المنتمين الى مختلف الأقـاليم ، بتخـطي الخلافـات والفروقـات فيما بينهم ، لا تكـون بإعـلانها في الدسـاتير ، إنمـا في التجسيد على الأرض . وذلك لا يكون إلا بواسطة الجغرافية الاقتصادية وعبـر مبادئهـا الماركسية الثلاث : الوحدة أو المنطقة الاقتصادية أو حتى الإقليم الاقتصادي ، المساواة بين الريف والمدن ، المساواة بين القوميات (انظر القسم الأول : الجغرافيا الاقتصـادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، الفصل السابع ، تـاريخ تـطور توزع الانتـاج في النظام الإشتراكي) .

وهذا يؤكد ما ذكرنا آنفاً من ميزة الجغرافيا الاقتصاديـة ، التي ترتكـز الى قانـونية محدّدة بالنسبة للجغرافيا السياسية ، التي تعوزها مثل هذه القانونية ؛ بـالرغم من كـون هذه الأخيرة فرعاً أو حتى جزءاً لا يتجزأ من الأولى ـ الجغرافيا الاقتصادية .

وبالتالي فالرغبات الانفصالية القائمة حالياً (كورسيكـا ، الباسـك ، ايرلنـدا ، الخ . .) في مختلف أقطار العالم تكمن جذورهـا في الأطر الاجتمـاعية وليس الـطبيعية والبشرية ، حسبما ترى المدرسة البورجوازية . وخير مثال على ذلك الاتحاد السوفييتي ، الذي لا تجاريه دولة في تعدد الأقاليم الطبيعية والبشرية ، ومع ذلك لا تبرز فيه رغبات انفصالية ، من جراء الأخذ بالمساواة الاقتصادية والثقافية (كذلك يـراجع بهـذا الصدد القسم الأول : الجغـرافيا الاقتصـادية ـ التـاريخ والنـظريـة والتنـظيم وبشكـل خـاص الفصل الثامن العائد الى تـوزع الانتاج في النـظام الاشتراكي ، حيث القـوانين الستـة للإشتراكية) .

نقطة اختلاف أخـرى هنا تكمن في أن الـدولة كـظاهرة لعمليـة اجتماعيـة تنشأ وتنمو وتزدهر وتضمحل معرّضة في النهـاية الى البقـاء أو الزوال . فكم هنـاك من دول كـانت ثم زالت . هـذا في حـين أن الشعـوب والأقـاليم تبقى سـواءً أبقيت وحـدتهـا السياسية أم زالت . هذا بالإضافة الى كون الدولـة ، بالـرغم من الكينونـة والزوال ، عرضة للتمـدد والانكماش ، الأمـر الذي يؤدي الى التغييرات المستمـرة في خريـطة العالم السياسية .

الواقع ان النظرة الى أوجه الشبه وكذلك الاختلاف بين الجغرافيا السياسية وبقية العلوم الجغرافية ، لدى المدرسة البورجوازية (عبر الأخذ بها من مؤلف د. محمد رياض بشكل خاص[٢] ، المعتمد العديد من المراجع الانكليزية والألمانية البورجوازية في الموضوع) تبقى في إطار الشكل ولا تلج المضمون ، حيث الجوهر ، تبقى في الشكل الطبيعي ولا تلج المضمون : الجوهر الاجتماعي ـ المقرر في نهاية المطاف ، عبر طريقة انتاج الخيرات المادية ، وليس الشكل الطبيعي ، عبر الحتمية الجغرافية ، والتي دحضناها في القسم الأول (أنظر الفصل الأول : تاريخ الجغرافيا ومفاهيمها من القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية ـ التاريخ والنظرية والتنظيم) .

في النهاية نعود الى ما أطلقنا من رأي في البداية هنا من أن الجغرافيا السياسية لم تصبح علماً ، بكل ما في الكلمة من معنى وموضوعية ، وذلك لانتفاء القانونية لديها ، في حين أن الجغرافيا الاقتصادية أصبحت علماً لوجود القانونية لديها ، وكما أسلفنا ، ولاختبارها أيضاً في محك الحياة العملية ، عبر بناء الإشتراكية في الاتحاد السوفييتي والعديد من دول الديمقراطيات الشعبية وبعض بلدان العالم الثالث .

الجغرافيا السياسية وعلم السياسة

تنبغي الإشارة أولاً الى الفرق الكبير بين الجغرافيا السياسية وبين علم السياسة ، بالرغم من المشاركة العامة بينهما هنا بالنسبة للدولة . فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن العنصرين الأساسيين : الأرض والشعب أو الأمة فيما بعد . وينتج عن تفاعل هذين العنصرين المعقد المتشابك عنصر ثالث هو السلطة ، حيث يتجلى ضعف الدولة أو قوتها ، نتيجة لسلامة أو عدم سلامة تركيبها . وهنا بالضبط تبرز الحدود : الإطار المحدد للوحدة السياسية في الجغرافيا السياسية ؛ رغماً عن التغيّرات التي تنتابها عبر الزمن ، فتصبح بذلك قائمة لفترة معينة من الزمن . وفي هذا الواقع الديناميكي يكمن ، ولو بالشكل ، المحرّك لحجم الدولة وكذلك علاقتها بالمجتمع الدولي المجاور (الإقليمي) أو البعيد (العالمي) . وسوف نرى كل ذلك بشيء من التفصيل فيما بعد ، إنما من رؤيا انتقادية لهذه النظرة البورجوازية (أنظر الفصل الرابع : الدولة والأمة والمواطنية العالمية والفصل السادس : حدود الدولة) .

فكما هو واضح فالجغرافيا السياسية تعمل على تحليل العلاقة بين الظروف المختلفة المتعددة للجغرافيا ، الطبيعية منها والبشرية داخل الدولة ، في حين أن علم السياسة يعمل من أجل التناسق بين الدول في علاقاتها المتبادلة .

---

(٢) وغيره من المؤلفين أمثال د. فتحي محمد أبو عيانة ود. صلاح الدين الشامي ود. محمد عبد الغني سعودي وغيرهم من المعتمدين على المؤلفين البورجوازيين الغربيين .

بالإضافة الى ما ذكرنا هناك نسبية الموضوعية في الوثائق الدبلوماسية وكذلك الدراسات التاريخية ، الأمر الذي يؤدي أحياناً الى الانحياز ، حتى ولو النسبي ؛ وذلك من جرّاء العواطف والانتماآت القومية الموروثة والمكتسبة ، بالنسبة للمهاجرين من دولة الى أخرى (لنتذكر هيغل وتخليه عن الجدلية في موقفه المقدس تجاه الدولة الألمانية) ، وأيضاً من جراء التماسك الحضاري ، الذي يتعدى الحدود القومية ليقوى ويشتد في إطار التجمعات الدولية التحتية والفوقية المختلفة (السوق الأوروبية المشتركة ، البرلمان الأوروبي ، مجلس التعاضد الاقتصادي ، الخ . .) وبشكل حاد ومتطرف أحياناً يؤدي الى العنصرية والفاشية (النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليابان والصهيونية في إسرائيل الخ . . ، حيث تجلت الجيوبوليتكا وفلسفتها البربرية للسيطرة الاقليمية والعالمية بشكل واضح كل الوضوح ، الخ . .) ؛ وكذلك من جراء الانتماآت الأيديولوجية المختلفة ، والتي تصب في نهاية المطاف في تياري البورجوازية والماركسية ، حيث يكمن ، بالنسبة للمدرسة الماركسية ، النقد الموجّه لما ذكرنا من رؤيا بورجوازية بالنسبة للفرق بين الجغرافيا السياسية وعلم السياسة ونسبية موضوعيتهما في تناول المشاكل التي تتجدد فيصعب بالتالي الوصول الى القانونية والمبادىء العامة في هذين العلمين ، اللذين يصبحان من جراء ذلك بعيدين عن العلم بالمفهوم الموضوعي والقانوني ، وكما أشرنا الى ذلك آنفاً .

فالواقع إننا في هذه الرؤيا البورجوازية أمام محاولة تبرير اللاموضوعية « العلمية » في البحث[٣] ، نردها الى الموقف الطبقي المتعاطف مع موقف المدرسة البورجوازية ، في محاولة تبريرية لعدم موضوعيتها وعدم فضح انحيازها ، الواضح لمن يقرأ السطور وليس فيما بينها وبين أحرفها ، وذلك عبر الأخذ بالعواطف والشعور وتخطي الحدود القومية بواسطة المشاعر الحضارية ، التي تتطرف أحياناً لدرجة الفاشية ، وأخيراً عبر التمييز للمواقف بالرجوع الى الانتمآت الايديولوجية .

صحيح أن النقطة الأخيرة هي المحصّلة والجوهر في الموضوع ، إنما على أساس شرط محاكمة الآراء بالنسبة للمنطق والموضوعية في محك قطبيها : المدرستين المعبرتين عن موقفين طبقيين من كل شيء في الوجود . هذا كما لنا موقف مفصل معمق للموضوعات المطروحة في هذه الرؤيا البورجوازية بنقدها العام عبر التفسير للانتماء الطبقي فيها ، وذلك في معالجة الموضوعات المختلفة للجغرافيا السياسية فيما يلي من البحث .

هذا كما تنبغي الإشارة ، بالمناسبة ، إلى عدم التفريق فيما بين الجغرافيا السياسية

---

(٣) من قبل د. محمد رياض في كتابه الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، والذي أخذنا عنه مضمون هذه الرؤيا البورجوازية .

والجيوبوليتكا ، لدى المفكرين البورجوازيين في غالب الأحيان ؛ ويبدو لنا ذلك عن عمد وسابق تصميم مرتبطاً بالموقف الطبقي ومرتهنا له ، والمشار اليه آنفاً وحالياً . وهذا ما سوف نراه بالتفصيل خلال استعراضنا موضوع الجيوبوليتكا ، والذي نراه سلفاً غير الجغرافيا السياسية .

تحديدات الجغرافيا السياسية

الجغرافية السياسية هي حقل الدراسة الذي تتواجد فيه السياسة والجغرافية ، فيتداخلان ويؤثران في بعضهما البعض . وفيما مضى كان يفترض في الجغرافيا السياسية أن تفسر تواجد الدول مع حدودها وكذلك البرهنة على أسسها الطبيعية ، وبالتالي تمهيد الطريق وتعبيدها لعمل المؤرخ . وهكذا مفهوم قديم يصلح أكثر ما يكون لكتابة التاريخ السياسي . وقد قال ل. لوفيفر بهذا المعنى « وهناك نهائية ساذجة تقود أبحاث الجغرافية السياسية والفكرة شبه الواعية لوجود نوع ما من الضرورة المسبقة ، التي تفرض على الدولة الشكل الذي نراها عليه »(٤) . إنما اليوم فقد أصبح كل ذلك في حيز التاريخ .

الواقع أن هذا التحديد المائع والقديم لا يستحق التعليق ، لذلك ننتقل الى أهم منه فالجغرافية السياسية حسب ن.ج. بوندز « تهتم بالمناطق المنظمة سياسياً ومواردها الطبيعية وامتداداتها ، وكذلك الأسباب في أخذها بهذا الشكل الجغرافي الخاص »(٥) واما ف. ج. مونكهوز فيحددها « بأنها دراسة الدول وحدودها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وتجمعاتها ، وكذلك تنوع الظاهرة السياسية فيها ، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة هنا بعوامل أخرى على الأرض كسكن الإنسان »(٦) (١) .

لا حاجة للبرهنة على أن التحديد الثالث يتمم الثاني ، وبالتالي فالتحديدان يتممان بعضهما البعض . هذا كما أن التحديد التالي المقتبس من الموسوعة البريطانية يفسر ما سلف من تحديدات بأكثر ملموسية ويضيف عاملاً غير مادي وهو فكرة الدولة ، يؤدي الى شيء من التوازن ، فيما بين العامل المادي ـ الجغرافي والعامل المعنوي الجديد ، فكرة الدولة . ففي الجغرافية السياسية هنا ، يركز النظر على المناطق المنظمة أو المناطق السياسية . والغرض من ذلك البرهنة على أن الإدارة الفاعلة والمثمرة

---

(٤) L. Lefebre, la Terre et l'Evolution Humaine, Maurice le Lannou, la Géographie Humaine Flamnarion Editeur, Paris 1949, p. 200.

(٥) H. Robinson, Human Geography, the M and E Hand Book series, Macdonald and Evans LTD, London, W.C. 1969; p. 137 . (H. Robinson, Human Geography p. فيما بعد)

(٦) Ibidem p. 137

لمنطقة سياسية ما تتوقف على الترتيب الجغرافي لمختلف أقسام الدولة ، كالعاصمة والمراكز الصناعية وكذلك السكانية والحدود والمناطق التابعة ومنابع المواد الأولية . ومن المعترف به أن أي دولة ناجحة تعمل على أساس فكرة للدولة ، تعتمد مجموعة مبادىء وتقاليد تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الشعب . هذا وفي البلدان التي تتواجد فيها آراء مختلفة لفكرة الدولة ، فإن عمل الدولة يتعرض للخطر . وبالتالي فتوافق هذه الآراء السياسية غير المادية أو عدمه مع الأوضاع المادية للدولة ، وقد أشرنا اليها ، يشكل مجالات وأساساً للنقاش والمحاكمة .

الواقع أن نقطة الضعف في هذا التحديد الأشمل من التحديدات التي سبقته والأكثر منها ملموسية ، والمضيف جديداً معنوياً ، نقطة الضعف فيه هي بالضبط هذا الجديد ، الذي يسلخ الدولة عن واقعها الاجتماعي ، ويعطيها مثالية تفصلها عن الواقع المعاش ، الأمر الذي يتلافاه التحديد التالي المستمد من الموسوعة الجغرافية السوفييتية ، وذلك بطرحه الواقع الاجتماعي بتركيبه الطبقي وبشكل ديناميكي وعبر التسلسل التاريخي وفي اطار الشمولية الدولية . وهذا هو الجديد بالنسبة لتحديد الموسوعة البريطانية ، إنما مع الإشارة الى أنه تحديد مقتضب للغاية ، وغير مفصل كما هو مرتجى . فالجغرافية السياسية هنا تدرس التاريخ والوضع الحالي لخارطة العالم وبعض أقسامه ، وكذلك التطور السياسي للبلدان والشعوب وتوزع القوى الطبقية فيها ، حسب خصائص تركيبها الاقتصادي ـ الاجتماعي . وتحوي أيضاً الجغرافية السياسية هنا قضايا تشكل البلاد وتاريخها وإدارتها .

حتى الآن ونحن نشعر بوضوح أننا تجاه تحديدات تطرح موضوعات الجغرافيا السياسية المختلفة . هذا في حين أن التحديدات البورجوازية التالية فإنها لا تكتفي بطرح الموضوعات بل تتعداها الى مناهج التحليل وطرح العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، إنما تنزلق في ذلك ، عبر التركيز على القوة المتأتية عن الخصائص الطبيعية ، نحو الحتمية الجغرافية ، وبالتالي نحو الجيوبوليتكا ، وذلك بشكل خاص في التحديد الذي ظهر مع الحرب العالمية الثانية ، حيث تأثير المساحة مع جديد ، يبدو لنا مستمداً من التحديد الماركسي ، هو « النظم السياسية » ودورها في تمايز الظاهرة السياسية بين الأقاليم السياسية أو الدول ، بالطبع كاستنتاج تعميمي مستمد من النشاط العملي للدور التاريخي المحدد لمسار التاريخ في عملية تصارع النظامين العالميين ـ الرأسمالية والإشتراكية ـ في المرحلة التي نعيش . هذا مع ملاحظة الأخذ بعبارة أو مصطلح « الاقليم السياسي » بمعنى الدولة بدلاً من عبارة أو مصطلح « الوحدة السياسية » ؛ على أن هذا من الشكل الذي لا يؤثر على المضمون بالنسبة لنا ، وكما سلف وعلقنا ونقدنا واضعين النقاط على الحروف في مستهل هذا الفصل .

فالجغرافيا السياسية ، حسب ر. هارتسهورن ، استناداً الى أخذه بالمنهج المورفولوجي سنة ١٩٣٥ لدراسة الأقاليم السياسية « تقوم على تحليل الخصائص الطبيعية والحضارية للدولة كمنطقة جغرافية »[٧] . لكنه أعاد النظر سنة ١٩٥٠ فأخذ بالمنهج الوظيفي في دراسة الأقاليم السياسية ، مركزاً على قوى التمايز والتماثل داخل الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية ؛ بمعنى آخر أصبحت الجغرافيا السياسية لديه « تحليلاً للقوة وتقييماً للوزن السياسي للدولة وكل ما يعني ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وانتاجها والمشكلات المختلفة ، وباختصار كل ما يؤثر على قوتها ويسهم أو يحد من ثقلها في المجالين الاقليمي والعالمي »[٨] وبالتالي فالجغرافيا السياسية هنا أكثر ارتباطاً بالعلوم الجغرافية منها بالعلوم السياسية أو علم السكان وعلم الاجتماع .

وبدءاً من الحرب العالمية الثانية إتسع مفهوم الجغرافيا السياسية ليصبح « تحليلاً للتفاعل بين العمليات السياسية والمساحة الجغرافية أو النظم السياسية »[٩] . وذلك لأن التباين السياسي بين الدول المختلفة وحتى داخل الدولة الواحدة يتأتى عن مجموعة من العوامل المتشابكة التي تؤثر في الإتجاه أو السلوك السياسيين للسكان وما يتمخض عنها من قرارات وأفعال ، يهتم بها دارس الجغرافيا السياسية لمعرفة نتائجها . وبالتالي فهناك علاقة كبيرة للجغرافيا السياسية بمختلف العلوم الانسانية ، منها علم السياسة (أنظر العنوان السابق في هذا الفصل) وعلم التاريخ وعلم السكان (أنظر الفصل الخامس : الأسس الجغرافية للدولة ـ المقومات الطبيعية والبشرية) ، التي تمد الجغرافيا بالكثير مما لديها لتقوم بتحليل الملامح والظاهرات السياسية التي تميز الأقاليم عن بعضها البعض[١٠]

هذا ويعتبر النمط السياسي العالمي ، بمعنى توزع الأقاليم السياسية على سطح الكرة الأرضية ، المكوّن الأساسي لمجال الجغرافيا السياسية . أما الأقليم السياسي ، بمعنى الدولة بالطبع ، فهو « ذلك الجزء من سطح الأرض الذي يتميز بشكل أو بأشكال محددة من الظاهرات السياسية ، ويشتمل تعبير الظاهرات الملامح الناجمة عن

---

(٧) R. Hartshorne, Political Geography, in American Geography Inventory and Prospect, ed. Preston James and Clarence Jones, Spracuse Univ. Press 1954.
(R. Hartshorne, Political Geography, p. فيما بعد)
نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ومقدمة الكتاب بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤ (فيما بعد د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص . .)

(٨) المرجع السابق نفسه .

(٩) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٣

(١٠) المرجع السابق نفسه .

القوى السياسية والأفكار العقائدية التي تتولد عنها والتي تتمثل في السيطرة السياسية لحكومة ما على منطقة ما ذات حدود سياسية خاصة هي في الواقع حدود لسيادة الدولة ولرقعتها الجغرافية »[11] . فالجغرافيا السياسية بناء عليه هي : « دراسة الأقاليم السياسية (أو الدول ـ المؤلف) كظاهرات من سطح الأرض ، وتتحدد طبيعة هذه الأقاليم باختلاف الظاهرات السياسية في العالم »[12] ؛ بمعنى أن هناك مناطق سياسية ثابتة نسبياً وعلى فترات طويلة من الزمن مقابل مناطق اعتراها تغيير مستمر (حوض الكونغو ، شبه جزيرة كوريا ، جنوب شرقي آسيا وشرق أوروبا وغيرها) .

إذن في نهاية المطاف نلج ميدان الجغرافيا السياسية التطبيقية (٢) التي ليست موضوع بحثنا الآن ، على اعتبار أن تركيزنا هو على النواحي النظرية في الموضوع ، سواء أكان ذلك بالنسبة للجغرافية السياسية الآن أو الإقتصادية قبلاً أو السكانية لاحقاً ، وليس عبثاً إضافة كلمة « المقدمة » الى عنوان الكتاب : الجغرافيا الاقتصادية والسياسية السكانية .

---

(١١) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٣٣

(١٢) المرجع السابق نفسه .